

صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية

تحية و احتراماً و بعد ،

باشرت لجنتنا عملها بالقيام بجولة على المسؤولين في الحكم شملت رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل و رئيس مجلس النواب الاستاذ كامل الاعد و رئيس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان و وزير العدل الاستاذ روجيه شيخاني و وزير الدفاع الوطني الاستاذ عصام خوري ، كما اجتمعت برئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في لبنان السيد ميشال اميغيه .

بنتيجة تلك الجولة توصلت لجنتنا الى رسم منهجية عمل يمكن ان تفضي الى حسم قضية المخطوفين ، و هذه المنهجية تقوم على تحرك بعثة الصليب الاحمر الدولي للكشف على اماكن وجود المخطوفين و ايداع تحقيقاتها لدى اللجنة التي كانت الحكومة قد ألفتها برئاسة القاضي سامي بونس . فاذا ما تم ذلك فان الحكومة تكون قد حصلت على المعلومات التي يمكن ان تبني عليها المواقف اللازمة ، على المستويات السياسية او القضائية او الامنية ، لانها هذه القضية .

لقد تبين لنا منذ البداية ان الصليب الاحمر الدولي هو المرجع الوحيد ، الى جانب السلطة الرسمية ، الذي يستطيع ، بما له من وزن و ما يتمتع به من ثقة و خبرة في هذا المنضمار ، ان يتولى الكشف الحسي على اماكن وجود المخطوفين لدى مختلف الاطراف الحزبية و تحديد مصيرهم . وهذا النوع من العمل ، كما يؤكد المسؤولون عن الصليب الاحمر الدولي نفسه ، هو اساساً من صلب اختصاصه . كان هذا ما حدا بنا منذ المنطلق الى اللجوء الى المسؤولين في الدولة من جهة ، و الى البعثة الدولية للصليب الاحمر من جهة ثانية .

من المعلوم ان قواعد العمل التي يلتزمها الصليب الاحمر الدولي تملي عليه السرية التامة . وقد صرح لنا رئيس البعثة في لبنان انه لا يستطيع ان يطلعنا على نتائج اي عمل يقوم به و ان النتائج التي يتوصل اليها تبقى محفوظة بينه وبين الجهة الحزبية التي يجري التحقيقات لديها ، اما الصليب الاحمر فيستخدم تلك النتائج حصراً لابلغها افرادياً لذوي المخطوفين ، كل في ما يخصه .

و لما كان هذا الواقع لا يسمح للسلطة بان تستفيد من المعلومات المتجمعة من اجل اتخاذ ما يجب من خطوات في اطار مسوءولياتها تجاه المخطوفين ، فقد أصرت لجنتنا على الصليب الاحمر بأن يودع نسخة من نتائج تحقيقاته لدى لجنة سامي يونس باعتبارها ذات صفة رسمية . فأبدي الصليب الاحمر استعداداه لتلبية هذا الطلب شرط ان تأذن له الاطراف الحزبية المختلفة بذلك صراحة . و قد طالبنا رئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في بيروت بأن يسعى الى الحصول على مثل هذا الاذن وعرضنا خدماتنا لتسهيل مهمته في هذا السبيل .

و كان العقيد سيمون قسيس ، مدير المخابرات في الجيش ، قد زار رئيس لجنتنا الدكتور سليم الحص في مكتبه في صدد موضوع المخطوفين و الدور الذي يمكن ان يتولاه الصليب الاحمر الدولي في هذا الشأن . وفي اتصال هاتفي جرى فيما بعد طلب رئيس لجنتنا من العقيد قسيس التنسيق مع رئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في بيروت و مساعدته على الحصول على الاذن المطلوب من مختلف الاطراف الحزبية . و بعد حين اتصل العقيد قسيس برئيس لجنتنا ليبلغه استعداد كل الاطراف للتعاون مع الصليب الاحمر . و كل الاتصالات التي اجرتها لجنتنا بعد ذلك مع الصليب الاحمر الدولي و مع سائر الجهات الرسمية كانت لا تترك مجالاً للشك في حصول الصليب الاحمر الدولي على الاذن المطلوب بالمعنى اللازم . و قد اعلنت لجنتنا ذلك في بيان لها صدر اثر اجتماع عقده في ٣٠ كانون الاول ١٩٨٣ و بعد اتصال مع الصليب الاحمر الدولي في ذلك اليوم بالذات .

و لكن سرعان ما تبين ان الصليب الاحمر الدولي قام بجولة من التحقيق و لم يودع نتائجه لجنة سامي يونس . و قد صدر عنه بيان في الصحف يفيد انه لم يفعل لانه لم يحصل على أذونات صريحة بذلك من أحد الاطراف الحزبية الثلاثة التي يتعاطى معها . و لدى اجتماع لجنتنا بنائب رئيس البعثة الدولية في بيروت ( نظرا لغياب رئيسها خارج البلاد ) صباح الثلاثاء في ١٠/١/٨٤ ، اكد لنا هذا الواقع .

تداولنا مع نائب رئيس البعثة الدولية للصليب الاحمر في ما قامت به من نشاط ، فتبينت لنا ثغرات في المنهج الذي اتبعته البعثة في جولة استقصائها عن المخطوفين فطلبنا تداركها و كانت لنا افكار في هذا الصدد عرضناها ، و جمعنا ملاحظتنا في مذكرة قدمناها الى البعثة الدولية في ١٠/١/١٩٨٤ .



لمسنا و الحق يقال تجاوزا من نائب رئيس البعثة الدولية و لكنه أوضح لنا انه لا يستطيع ان يقوم بأية خطوة تخرج عن قواعد العمل المعتادة التي يلتزمها الا بأذن من الادارة في جنيف . و في اليوم التالي ابلغنا ان الادارة في جنيف اعتذرت عن تلبية طلب ايداع نتائج التحقيقات لجنة سامي يونس او أي مرجع آخر ، الا اذا تأمن الاذن بذلك من مختلف الاطراف الحزبية ( و في تلك الحال تودع لوائح الاسماء من دون سائر النتائج ) ، كما اعتذرت عن تلبية طلب لجنتنا ان تسلك البعثة الدولية للصليب الاحمر مسلك المداهمة لامكنة احتجاج المخطوفين من غير انذار او اعلام مسبق .

ان لجنتنا تعلم ان الصليب الاحمر الدولي لا يملك امكانات المداهمة الامنية ، ولذلك من اختصاصه اساسا ، فكل ما كانت لجنتنا تتوخاه هو ان يتوفر عنصر المفاجأة في عمليات الكشف التي يقوم بها الصليب الاحمر فلا يتاح للجهة الخاطفة عمل شيء ما لأخفاء المحتجزين او نقلهم من مكان الى آخر في سياق عملية الاستقصاء .

اذا كان الصليب الاحمر الدولي قد قرر عدم تلبية طلبنا في امرين : ايداع نتائج التحقيقات لدى لجنة سامي يونس و التزام خط المداهمة في الكشف على مخابي المخطوفين ، نظرا لان الامرين يخرجان عن خط عمله المعتاد ، فقد ابلغنا رئيس الحكومة تشبثنا بالامرين معا لاننا نرى فيهما كل الهمية . فمن غير وضع نتائج التحقيقات في تصرف السلطة اللبنانية تبقى الدولة على غير علم بالحقائق وبالتالي على غير قدرة للقيام بخطوة في انهاء قضية المخطوفين . واذا فقد عنصر المفاجأة في معاينة مخابي المخطوفين لدى الاحزاب أمكن هذه الاحزاب الحوول بين الصليب الاحمر الدولي و بين الوقوف على كل الحقائق . لذلك فاننا نرى ان العمل على انهاء قضية المخطوفين يبقى عقيما ، او في أحسن الاحتمالات غير مكتمل او غير مضمون النتائج ، ما لم يُراعَ هذان الشرطان .

كنا منذ البداية نتوخى ان تكون الدولة طرفا متحركا نشطا في قضية المخطوفين ، وقد سعينا لان يلعب الصليب الاحمر الدولي دورا يكون من شأنه وضع المعلومات اللازمة في يد الدولة لكي تتمكن من اتخاذ الموقف الملائم في ضوءها و بالتالي اداء الدور الطبيعي المطلوب منها حيال قضية المخطوفين . فاذا بنا امام قيود صارمة يلتزمها الصليب الاحمر في اسلوب عمله تجعل ثمرة ذلك العمل غير قابلة للاستثمار من قبل الدولة . لذلك وجدنا ان لا مندوحة عن أحد امرين : اما ان تقنع الدولة الصليب الاحمر بضرورة الخروج عن سمته المعهود بالنسبة الى النقاط التي حددناها ، و اما ان تقوم هي بوسائلها الخاصة و من خلال الاجهزة المختصة بالعمل المطلوب لسد النقص الحاصل من جراء القيود الشديدة التي يلتزمها الصليب الاحمر الدولي .

صاحب السامحة ،

لقد ابلاغنا رئيس الوزراء الاستاذ شفيق الوزان كل هذا ، و سلمناه مذكرة بالتفاصيل ، خلال لقاء كان لنا معه صباح ١٣ كانون الثاني ١٩٨٤ في حضور عضوي لجنة سامي يونس ( و قد غاب عن اللقاء الاستاذ يونس بسبب وجوده خارج البلاد ) .

و بنتيجة البحث تعهد رئيس الوزراء بالنظر في مطالب لجنتنا و مقترحاتها الواردة اعلاه مع احد العضوين الحاضرين من لجنة سامي يونس ، و بتحريك لجنة سامي يونس وبتعيين رئيس جديد لها اذا تبين ان غياب الاستاذ يونس مرشح لان يطول ، كما تعهد بأن يتابع الامر مباشرة مع الصليب الاحمر الدولي .

و هكذا ،

لما كانت لجنتنا تدرك ان لا سبيل امامها للعمل المثمر من اجل قضية المخطوفين الا عن طريق الدولة اللبنانية التي تملك السلطات و الصلاحيات اللازمة و عن طريق الصليب الاحمر الدولي الذي يملك الامكانيات اللازمة ،

و بعد ان توصلت لجنتنا الى تحديد الخط الوحيد الممكن لاي عمل جدي يستهدف خدمة قضية المخطوفين ، و خط العمل هذا يقوم بالضرورة على دور واضح للدولة اللبنانية و آخر للصليب الاحمر الدولي ،

رأينا ان نعود فنبسط الامر بين يديكم طلبا لموءازرتكم في تذليل الصعوبات التي تعترض انجاز مهمتنا ، و هذا يقتضي مراعاة ما يلي :

اولا ، مطالبة الحكومة باعادة تنشيط اللجنة الرسمية لمتابعة قضية المخطوفين التي يرأسها القاضي سامي يونس .

ثانيا ، يقوم الصليب الاحمر الدولي بالكشف على جميع الامكنة التي يحتجز فيها مخطوفون او التي يشبه ان فيها مخطوفين ، و يودع الصليب الاحمر الدولي نسخة من نتائج تحقيقاته الكاملة ( و ليس مجرد لوائح باسماء الموجودين ) لدى لجنة سامي يونس . ولما كان احد الاطراف الحزبية المعنية قد امتنع عن اعطاء الصليب الاحمر الدولي تصريحاً بالايدياع كما هو مطلوب ، فان تجاوز هذه العقبة اصح يتطلب تدخلا من المسؤولين في السلطة .



- ثالثا، من المهم ان يلتزم الصليب الاحمر الدولي في قيامه بمهامه اصولا تضمن الحد الاقصى من المصادقية لنتائج تحقيقاته، من ذلك
- (أ) - الاحتفاظ بحق مداومة اي مكان يخص الجهات الحزبية التي مارست عمليات الخطف من غير انذار او اعلام مسبق .
- (ب) - قيام الصليب الاحمر الدولي باتصالات خاصة، و لو مكتومة، مع أكبر عدد ممكن من الاشخاص الذين سبق ان تعرضوا للخطف من قبل مختلف الجهات الحزبية ثم جرى اطلاق سراحهم، ذلك لاننا على يقين من ان الصليب الاحمر يستطيع ان يستمد الكثير من المعلومات المفيدة عن هذا الطريق .
- (ج) - لما كان الصليب الاحمر الدولي يلتزم شروط عمل محددة، و نحن نثبتمها، فلا بد من دور ناشط تقوم به الدولة اللبنانية، سواء من خلال لجنة سامي يونس بعد احيائها او من خلال اجهزتها المختصة، اما لمساعدة الصليب الاحمر على تأمين الشروط التي يفتقدها او للقيام مباشرة بالاعمال التي لا يستطيع هو القيام بها .
- و نحن نبقي على استعداد لتقديم اية مساعدة ممكنة ضمن امكانياتنا المحدودة والمتواضعة .

نشكركم على استمرار ثقتكم و نفرع الى الله تعالى ان يوفقنا جميعا في خدمة هذه القضية الانسانية الكبرى التي تعذب كل ضمير حي في مجتمعنا المنكوب .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام .

لجنة دار الفتوى لمتابعة قضية المخطوفين